دعونا نلتقى دون حساسية ما دامت مصر فوق الأحزاب

الذى يحـــدث الان على الساحة الحزبية فى مصـــر ،لا يمكن أن يرضى أحدا .
فهذه الاتهامات المتبادلة بين الحزب الحاكم والمعارضـــة قد طالت وتشعبت الى درجة كادت أن تحجب الحقيقة ، وأن تشغل أهتمام المواطن المصرى عن أمور أهم وأجدى .

بقلم :
أحمد طلعت

حقيقة أن قضية الديمقراطيـة فى مصر تستحق كل الاهتمـام ، لكنه اهتمام يجب أن يصـــدر عن موضوعية وجدية ، ولا يقتصر على الجدل لمجرد الجدل، أو استعراض العضـــلات فى صـــياغة الحجج وتقديم البراهين مهما كانت صحتها أو سلامتها .

فالساسة عندما يشغلون شعوبهم بالجدل العقيم ، فانهم يشـــجعون هذه الشعوب على فتور الحمـاس والانصراف عن المشاركة ، والركون الى السلبية ، وهو اخطـــر ما يصاب به شعب من الشعوب .

وفى هـــذا المعنى قال الاغريق القدماء ، قولتهم الشهيرة : ((بين أن يكون الملائـــكة ذكورا أو اناثا ضاع استقلال بلد هو بيزنطة !!))

ذلك أن ســـاسة بيزنطة ظلوا يناقشون قضـــية الملائكة فبعضهم يقول أنهم ذكور والبعض الاخـــر يقدم الحجة على انهم اناث ، بينما جيوش الاعداء تحيط بالمدينة حتى سقطت فى أيديها ، والنقـــاش لم يكن قد انتهى بعد .. !!

وقضية الديمقراطية لها شقان:
- الاول وجود الديمقراطية ذاتها بما تحمله من حرية الرأى والتعبير
- والثانى طريقـــة ممارســـة الديمقراطية ومدى مسئولية الرأى وسلامة التعبير .

والحقيقة التى لا خلاف عليهـا هى أن الديمقراطية فى مصر حقيقة واقعة منذ قيام الرئيس السادات بثورة التصحيح واعلانه قيـــام الاحزاب السياسية ، وســـقوط الاحـــكام العرفية والاجـــراءات الاستثنائية ، وهذه الحقيقة الثابتة رغم أنهـــا ليست فى حاجة الى دليل ، فانما يؤكدها ويبرزها هذا الحوار الدائر الان بين حـــزب الاغلبية والمعارضة - رغم تحفظاتى عليه - والذى يتمتع كل اطـرافه بحرية التعبير فى حمـــاية دولة الامن والامان ، حتى وان تجاوزت بعض هذه الاطراف حدود الموضوعية أو متطلبات اللبـــاقة فى عرض الفكرة والدفاع عنها ..

أما الممارسة فان لكل طرف من أطراف الحوار ملاحظاته عليها ، فالحزب الحاكم يرى أن المعارضة تخرج فى ممارساتها عن الموضوعية بينما تدافع المعارضة عن نفســـها بأنها تؤدى دورهـــا الوطنى دون تجاوز أو شطط .

وبالـــرغم من أننى لست ممن يحبون أن تطلق الاحكام بصـــيغة التعميم ، الا أننى لا أوافـــق أن يمتد الخلاف حول طريقة الممارسة بحيث يشوه أو يسىء الى الحقيقة الثابتة وهى أن الديمقراطية قائمة وفى ظلها يدور الحوار .

وما دام الخلاف محصورا حول طريقة الممارسة ، وصدق النوايا مفترض فى كل الاطـــراف ، فاننى أدعو الحزب الحاكم - وهو حزب الاغلبية - الى مبادرة تؤكد دوره القـومى وايمـــانه بالديمقراطية فتأتى منه الدعـــوة الى اجتماع لقيادات الاحزاب المصرية - اغلبية ومعارضـــة - لمناقشة أســـلوب الممارسة والوصول الى اتفـــاق ، أو ميثاق شرف ، تلتزم به الاطراف جميعا فى ممارساتها ، وتتحـــدد بمقتضاه الامور القوميـــة التى ليست محل خلاف ، والمســـائل الحزبية والسياســـية التى يكون الاجتهاد فيها حقا لكل الاطراف .

على أن هذه المبادرة التى أدعو الحزب الحاكم للدعوة اليها يجب أن يقترن بها - فى المســـتقبل - تشاور بين الحزب الحاكم والمعارضة حول كل ما يستجد من القضـــايا القومية ، توضـــع من خلاله كل الحقائق أمام قيادات المعارضـــة وهى فى ظنى قيـــادات مسئولة تقدر أمانة المصـــارحة ، وتغلب المصلحة القومية .

وقد يقال بأن بعض قيـــادات المعارضـــة لن تستجيب لهـــذه المبادرة ، أو تلتزم بها ، الا أن هذا القول لا يمكن أن يكون قيدا على حزب الاغلبية فى ممارســـة مسئولياته الوطنيـــة تخوفا من احتمالات لم يقم الدليل عليها .

وبفـــرض أن بعض قيـــادات المعارضة لن تستجيب بالفعل لهذه المبادرة ، فان هذه القيادات تكون بمسلكها هذا قد كشفت نفســـها أمام جماهير شعبنا ، وهى جماهير واعية الى درجة قد لا يتصـــورها البعض .

اذن فان حسم الجـــدل الدائر الان حول طريقة الممارسة الحزبية لا يمكن ان يتم عن طريق الاسترسال فى هذا الجدل ، وانما يكون فى وقفه موضـــوعية بين الاغلبيـــة والمعارضة دون حساسية أو هواجس ما دامت مصر فوق الاحزاب .

الأحرار
١٩٨١/٦/١